المشكلة الغذائية في القطر العربي
(الأسباب والحلول)

أ. باخوية دريس
قسم الحقوق بجامعة أدرار

ملخص:
تحظى مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي بأهمية خاصة لارتباطها الوثيق بحياة هذه الأمة وأمنها واستقرارها. وحتى أوائل هذا القرن كانت البلاد العربية مصدرة لمعظم السلع والمنتجات الزراعية ثم بدأت كمية الصادرات تقل تدريجياً في مقابل ارتفاع كمية الواردات حتى أخذ العجز في الزيادة واتسعت بذلك الفجوة بين العرض والطلب.

ويرجع تدني الإنتاج العربي من المواد الغذائية إلى أسباب عدة منها ضيق المساحة المزروعة بالنسبة إلى عدد السكان ونموهم وارتفاع مستوى معيشتهم, وكذلك إلى انخفاض المستوى الفني للإنتاج حيث لا تستخدم وسائل الإنتاج الحديثة التي من شأنها زيادة هذا الإنتاج وتكثيفه, حتى لو استخدمت فإنها تكون في حدود ضيقة للغاية.

ومن أجل مواجهة هذا التحدي الخطير الذي تفرضه أزمة إنتاج الغذاء على وطننا العربي ينبغي وضع إستراتيجية تشمل الجوانب الاقتصادية وأبعادها الاستثمارية والاجتماعية بما فيها الثقافية والسياسية, ومنطلقاتها الأمنية. ولا شك في أن الوضع يتطلب التنسيق بين مختلف القطاعات المتعلقة بالإنتاج الغذائي حتى يتم التكامل والارتباط فيما بينها, وبدون ذلك فإن البديل سيكون شبح المجاعة أو في أفضل الظروف الوقوع تحت سيطرة الدول المصدرة للمواد الغذائية.

The problem of food in the Arab country
(Causes and Solutions)

The problem of food production in the Arab world especially important for their close association with the life of this nation and its security and stability. Until early this century, the Arab countries, unlike most commodities and agricultural products, then started to gradually lower the amount of exports compared with a rise in the quantity of imports until taking the increase in

the deficit and thus widened the gap between supply and demand.

Because of the low production Arab foodstuffs to a number of reasons including lack of cultivated area for the number and growth of population and rising standard of living, as well as the low technical level of production and not used in modern production methods that would increase production and intensified, even if they are used within too narrow.

In order to meet this grave challenge posed by the crisis of food production and the Arab nation should develop a strategy encompassing the economic, investment and social dimensions, including cultural, political. There is no doubt that the situation requires coordination among different sectors for food production until the integration and linkage among themselves, without the alternative will be the specter of famine or in the best of circumstances fall under the control of exporting foodstuff.

مقدمـــة
المبحث الأول : مشكلة الأمن الغذائي العربي والعوامل المؤثرة فيها
المطلب الأول: المشكلة الغذائية العربية
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في المشكلة الغذائية العربية
الفرع الأول: التطور السكاني
الفرع الثاني: الإمكانات الطبيعية
الفرع الثالث: التنمية الاقتصادية على حساب القطاع الزراعي
المبحث الثاني : الآليات المقترحة للتخفيف من أزمة الأمن الغذائي
المطلب الأول: ضرورة خلق انسجام وتكامل اقتصادي زراعي عربي
المطلب الثاني: استغلال التكنولوجيا العالية في الإنتاج الزراعي
المطلب الثالث: ضرورة رفع مؤشر الاستثمار في القطاع الزراعي
المطلب الرابع: تحسين معدل التبادل التجاري

المطلب الخامس: ترشيد التسيير
خاتمـــة

مقدمـــة:

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وما فرضته اتفاقيات منظمة التجارة العالمية من تحديات على الاقتصاد العربي بصفة عامة وعلى الأمن الغذائي بصفة خاصة فقد بلغت مشكلة الأمن الغذائي ذروة الاهتمام في الوطن العربي في العشرية الأخيرة خصوصاً من مختلف الجوانب النظرية والأكاديمية وكذا التطبيقية لما لها من علاقة بمسألة التنمية الزراعية والغذاء.

ومع ارتفاع مؤشر الطلب على المنتجات الغذائية ذات المصدر الزراعي بفعل عوامل مختلفة كزيادة الدخول, ارتفاع معدلات النمو, الهجرة من الريف إلى الحضر, القضاء على الأراضي الزراعية واستغلالها لأغراض صناعية وغيرها, بدأ ناقوس الخطر يدق بظهور بوادر أزمة غذائية ازدادت حدتها بعد ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية في السوق العالمي بالإضافة إلى تراجع الأهمية التي كان يحظى بها القطاع الزراعي على حساب القطاع الصناعي وخصوصاً في الدول العربية ذات الطابع النفطي.

ورغم التحسن الملحوظ في بعض بنود الإنتاج الغذائي, فقد أصبح هناك شبه إجماع على أن أزمة الغذاء في الوطن العربي وصلت إلى حدود حرجة باتت تشكل خطراً حقيقيا على أمن واستقرار المنطقة العربية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. كما أن التغيرات الاقتصادية العالمية المتلاحقة وبوتيرة متسارعة تفرض تحديات جسيمة على العالم العربي على مستوى أمنه السياسي وتنميته الاقتصادية وتحديثه الاجتماعي كما تمس وبشكل مقلق أمنه الغذائي.

هذا ويقودنا تشخيص جذور أزمة الغذاء في الوطن العربي إلى تحليل العوامل الكامنة وراءها والحديث عن جملة من العوامل المؤثرة فيها ديموغرافية كانت أو طبيعية. ومن هنا تتبلور الإشكالية الجوهرية حول العوامل المؤثرة في مشكلة الفجوة الغذائية؟ والحلول اللازمة الواجب انتهاجها في سبيل التخفيف من حدة الأزمة الغذائية التي يشهدها العالم العربي؟

وفي سبيل التوصل إلى الإجابة على هذين التساؤلين سنحاول رصد ملامح الأزمة الغذائية العربية, ثم العوامل المؤثرة فيها، وأخيرا الآليات المقترحة للتخفيف من أزمة الأمن الغذائي في العالم العربي.

المبحث الأول: مشكلة الأمن الغذائي العربي والعوامل المؤثرة فيها.

إن معظم المنتجات الغذائية في الوطن العربي مصدرها القطاع الزراعي الذي يسهم في تنشيط الصناعات التحويلية وما لها من ايجابيات كخلق فرص العمل وتوفير المداخيل, لكن عدم نجاع السياسات الزراعية العربية وإخفاقاتها بسبب ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية الفعالة الناتج عن سوء إدارة القطاع الزراعي والانشغال بالجانب السياسي على حساب الجانب الاقتصادي, ناهيك عن ضآلة الاستثمارات في مجال القطاع الزراعي وغياب العقلانية في استصلاح الأراضي, إضافة إلى ندرة الموارد المائية المتجددة في المنطقة العربية وضعف الإنتاج الحيواني, كلها عوامل ساهمت في تعميق فجوة المشكل الغذائي في الوطن العربي.

المطلب الأول: المشكلة الغذائية العربية

بعد ارتفاع مؤشر الطلب على السلع الغذائية ذات المصدر الزراعي وازدياد الكثافة السكانية, أصبح النهوض بالقطاع الزراعي أحد المتطلبات الجوهرية قصد تحقيق تنمية مختلف القطاعات الأخرى ذات الصلة المشتركة بغية تحقيق تغطية شاملة للطلب الاستهلاكي الغذائي في الوطن العربي.

هذا وقد أدى ازدياد الطلب الاستهلاكي إلى أزمة غذائية خانقة جعلت الدول العربية تلجأ وبشكل أساسي لمصادر أجنبية قصد تغطية احتياجاتها الغذائية مما جعل القطاع الزراعي في الوطن العربي يحتل مكانة ثانوية في توفير الاحتياجات الغذائية بعد المصادر الخارجية، وبالتالي تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي[1] كما يظهر من الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1) الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي خلال الفترة 2003 - 2005

البيان	2003	2004	2005
الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دولار)	751652.50	872879.00	1057717.00
الناتج الزراعي(بالمليون دولار)	64205.50	66696.00	71950.00

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية, تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2006.

[1] الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية, تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2006.

بالرغم من الازدياد الطفيف في الناتج المحلي والناتج الزراعي, إلا أن ذلك غير كافي للتخفيف من حدة الأزمة الغذائي لارتفاع الطلب الاستهلاكي والنمو الهائل للكثافة السكانية.

وبطبيعة الحال فإن التدهور الذي يعصف بقطاع الصادرات من سلع غذائية في القطر العربي سيؤدي إلى ارتفع معدل الواردات من هذه السلع لتغطية العجز. لذا فإن الوطن العربي ينتج أقل مما يستهلك, ولا يستهلك أكثر مما ينتج.

إن الإمكانيات التي يتمتع بها الوطن العربي في الميدان الزراعي تجعله قادراً على الارتقاء إلى مصاف الدول المصدرة للمنتوجات الزراعية, إذ يبلغ إجمالي القوى العاملة الكلية حوالي 97713.09 ألف نسمة, منها 29912.75 ألف نسمة قوى عاملة زراعية[2].

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في المشكلة الغذائية العربية:

بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم حوالي 15 مليون شخص خلال العشرية الأخيرة[3], هذا الرقم والذي وإن دل فإنما يدل على التدهور الخطير في سياسة بعض البلدان بخصوص استراتيجيات أمنها الغذائي, وتعد البلدان الأفريقية الوسطى على رأس قائمة الدول التي تسجل فيها باستمرار حالات نقص التغذية، أما بالنسبة للدول العربية فرغم شساعة الأراضي الصالحة للزراعة والمخزون المائي الكبير ومصادر التمويل الناتجة عن عوائد المحروقات, إلا أن الأزمة الغذائية تضرب بجذورها في الوطن العربي وبحدة لأسباب وعوامل مختلفة نذكر من بينها:

الفرع الأول: التطور السكاني:

يعد عامل التزايد السكاني في الوطن العربي عنصراً فعالاً في زيادة فجوة الأزمة الغذائية في الوطن العربي, إذ بلغ معدل النمو السكاني حوالي 3% سنويا خلال الخمس سنوات الماضية[4]. وإذا ما قارنا هذه النسبة بمعدل النمو الزراعي لوجدناها ضعف معدل نمو هذا الأخير, وهو ما يؤدي إلى اختلال على بالنسبة لعرض وطلب الغذاء.

جدير بالذكر في هذا الصدد التذكير بعامل آخر جوهري زاد من تفاقم الأزمة الغذائية ألا وهو الهجرة الريفية إلى المدن والذي بدوره يؤدي إلى نقص اليد العاملة في القطاع الزراعي كون أغلبها يد عاملة ريفية, السبب الذي بدوره يؤدي إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق.

هذا ويذكر أنه بالنسبة للدول النفطية خصوصاً وبعد ارتفاع مستوى دخول أفرادها تبعاً لارتفاع أسعار النفط عالمياً, انعكس الأمر على واقع تغيير

---

[2] الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية, تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2006.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, تقرير التنمية البشرية, ص: 236

[4] نفس المرجع, ص: 237

نمط الاستهلاك ليتحول من استهلاك أساسي إلى استهلاك بذخي مستورد. إضافة إلى عزوف الشريحة السكانية الزراعية إلى قطاعات أخرى صناعية والتي توفر لهم مداخيل مرتفعة أضعافاً لما كانوا يحصلون عليه في القطاع الزراعي.

الفرع الثاني: الإمكانيات الطبيعية:

تبلغ المساحة القابلة للزراعة في الوطن العربي حوالي 197 مليون هكتار[5], هذه المساحة إن استغلت بطريقة عقلانية حتماً فأنها ستؤدي إلى تحقيق إكتفاءاً غذائياً ذاتياً وفائض يوجه للتصدير, إلا أن المساحة المزروعة فعلاً لا تمثل سوى 69669.88 ألف هكتار. انظر الجدول رقم (02).

الجدول رقم 02: المساحة الجغرافية والمزروعة في الوطن العربي.

م	المساحة الجغرافية بالألف هكتار	المساحة المزروعة[6] بالألف هكتار
الأردن	8928.72	400.21
الإمارات	8360.00	247.83
البحرين	70.66	4.33
تونس	16230.00	5164.16
الجزائر	238174.10	8196.82
السعودية	214969.00	4357.00
السودان	250000.00	19678.26
سوريا	18518.00	5525.60
الصومال	63766.00	1750.00
العراق	43505.25	6829.50
عمان	30950.00	81.65
فلسطين	620.70	182.10
قطر	1143.00	27.10
الكويت	1781.80	8.81
لبنان	1040.00	268.00
ليبيا	175954.00	2644.00

[5] U.N. Economic Situation of the World Report. 2000. P:203

[6] المساحة المزروعة تشمل أيضاً المساحة المتروكة.

مصر	**100160.00**	**3477.03**
المغرب	**71085.00**	**8935.30**
موريتانيا	**103070.00**	**282.29**
اليمن	**55500.00**	**1609.48**
جيبوتي	**2320.00**	**0.41**
الجملة	**1406146.23**	**69669.88**

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية, تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2006.

تفيد الإحصائيات المبينة في الجدول أعلاه ضعفاً كبيراً في إجمالي المساحات المزروعة مقارنة بالمساحة الجغرافية بين الدول العربية خصوصاً مع تضاعف الرقعة الأرضية المتروكة وغير المستغلة (الأراضي البور) من مجمل الأراضي المصنفة على أنها أراض زراعية.

وبالرغم من ذلك, إلا أن مسألة تحقيق الاكتفاء الذاتي العربي تحول دون تحقيقها عوامل طبيعية أخرى كسوء استغلال الثروة المائية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المياه وخاصة المياه الجوفية, هذا ويمكن أن نجمل أهم العوامل الطبيعية التي زادت من تفاقم أزمة الغذاء في الوطن العربي إلى الأسباب التالية:

التقلبات المناخية التي تشهدها المنطقة العربية, يضاف إليها عوامل أخرى كان للإنسان دور كبير في حدوثها زادت من استفحال أزمة الأمن الغذائي في الوطن العربي كالتصحر والجفاف والتعرية واستنزاف ثروات الطبيعة.

انتشار آفة الاستيلاء على الأراضي الزراعية واستغلالها في مجالات أخرى كالصناعة والبناء, مما قلص نسبة الأراضي الصالحة للزراعة إلى 14.1% من المساحة الكلية, أما الأراضي المزروعة فعلاً فلا تمثل سوى نسبة 35% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة.

يمثل سكان العالم العربي ما مجموعه 4.5% من سكان العالم, في حين نجد أن المنطقة تضم فقط ما يعادل حوالي 1% من الموارد المائية العالمية المتجددة, لذا أمكن القول أن الوطن العربي أقل أمكنة العالم ندرة للمياه. وهذا ما يؤكده نصيب المواطن العربي سنوياً من المياه والتي تبلغ حوالي 1000 متر مكعب في السنة, وهي نسبة ضئيلة جداً إذا ما علمنا أن نصيب الفرد في العالم هو 7000 متر مكعب في السنة[7].

الفرع الثالث: التنمية الاقتصادية على حساب القطاع الزراعي.

[7] المصطفى ولد سيدي محمد تشخيص أزمة الأمن الغذائي نقلاً عن www.aljazeera.net/NR/exeres.

يرى بعض الاقتصاديين أن أي تحويل أو ثورة صناعية لا بد أن تسبقها ثورة زراعية على غرار ما حدث في بعض بلدان العالم مثل اليابان, غير أن الوضع لا يتفق مع هذا الطرح بالنسبة للدول العربية وخصوصاً النفطية منها, فتزايد الاهتمام بالقطاع الصناعي صرف النظر وبصفة جذرية عن القطاع الزراعي والذي يعتبر المورد الهام والرئيسي لتحقيق الأمن الغذائي, وهو نفس الاتجاه الذي تحذوه غالبية الدول النامية وخصوصاً الدول حديثة الاستقلال.

لكن هذا الوضع سرعان ما تغير بالنسبة لبعض الدول مثل الجزائر ومصر والأردن والمغرب والسودان وموريتانيا وتونس بعد إدراكها أن تحقيق التنمية الصناعية لا تتم إلا بالموازاة مع القطاع الزراعي وخصوصاً تلك الصناعات التي تعتمد على مواد أولية ذات مصدر زراعي. هذا ويعد إهمال القطاع الزراعي في التوجهات التنموية العامة - وفي المراحل الأولى لظهور بوادر الأزمة الغذائية- أحد أهم العوامل الكامنة وراء تعميق العجز الغذائي العربي، بالإضافة إلى عدم نجاع السياسات الزراعية المتبعة للحد من التبعية الغذائية للخارج وتحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى القطري أو القومي.

وإذا كانت العوامل المذكورة أعلاه المسبب الرئيسي للعجز الغذائي العربي, فإن هناك عوامل أخرى زادت من حدة الأزمة, والمتمثلة في التوزيع اللامتوازن للموارد الزراعية, فبالنسبة للدول النفطية ذات السيولة المالية الضخمة الكافية للنهوض بالقطاع الزراعي نجدها تعاني من نقص المساحات القابلة للزراعة, وعلى العكس من ذلك فبالنسبة للدول التي تعاني من أزمات مالية حادة نجدها تتوفر على مساحات شاسعة قابلة للزراعة, والحل الأمل يبقى دائماً هو ضرورة تحقيق تكامل اقتصادي زراعي بين الدول العربية.

المبحث الثاني : الآليات المقترحة للتخفيف من أزمة الأمن الغذائي

بعد تسليط الضوء على أهم العوامل التي زادت من اتساع فجوة الأزمة الغذائية في الوطن العربي, يبقى الحل الأمثل للتخفيف من ذلك هو استغلال الموارد المتنوعة سواء كانت طبيعية, مادية, أو بشرية للنهوض بالقطاع الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية, وبالتالي التخفيف من حدة أزمة الغذاء في القطر العربي. ويتطلب تحقيق ذلك تعزيز القدرة العربية عن طريق التكامل والتنسيق بين السياسات التنموية في البلدان العربية خاصة في الميدان الزراعي، وعبر تعزيز التعاون والتنسيق بين مؤسسات البحوث الزراعية وتوظيفها لصالح التنمية الزراعية العربية.

المطلب الأول: ضرورة خلق انسجام وتكامل اقتصادي زراعي عربي.

هناك روابط عدة تجمع بين الدول العربية, إذ تجمعهم وحدة اللغة, الدين, التاريخ, الرقعة الجغرافية, التقارب في مستويات النمو الاقتصادي...الخ, هذه الروابط التي تساعد على تحقيق تكامل اقتصادي زراعي أصبح ضرورة ملحة لتحقيق الأمن الغذائي العربي. ففي الجزائر مثلاً تقدر قيمة المبادلات

التجارية مع الدول العربية بـ: 14.6 % من القيمة الإجمالية لصادرات المنتجات الفلاحية, والتي تتوزع حسب هذه الدول كما يلي:

دول المغرب العربي:

تساهم بـ: 13,97% من القيمة الإجمالية لصادرات المنتجات الفلاحية من بينها ليبيا بـ: 6.33%، تونس بـ: 5.56% والمغرب بـ: 1.35%.

الدول العربية الأخرى:

مع الإمارات العربية، الكويت، قطر، سوريا، الأردن، السودان، مملكة العربية السعودية ولبنان، مصر الخ : يتضح من بيانات التبادل التجاري أن عملية التبادل الزراعي بين الجزائر والدول العربية مقارنة بالدول الأجنبية ضعيفة جدا, إذ تبلغ حوالي: 0،63 % وذلك يمكن أن يرجع إلى النقص في تبادل المعلومات الخاصة بالقدرات الإنتاجية للسلع الفلاحية.

هذا وتتمثل هذه الصادرات بالخصوص في الفواكه أساسا التمور وبعض المواد الغذائية المصنعة (المعلبات والعجائن) ومنتجات الصيد البحري. هذه النسب البعيدة كل البعد إذا ما قورنت بحجم المبادلات التجارية للمنتجات الزراعية والغذائية للجزائر مع دول الإتحاد الأوروبي, والتي تصل إلى 68.9 % من مجموع الصادرات الزراعية وبقيمــة 56,6مليون دولار أمريكي, تحتل فرنسا المكانة الأولى بـ: 27%، تليها إسبانيا بـ: 20,95% ثم إيطاليا بـ: 73،10%[8].

ولعل تطبيق نظرية حرية التجارة الدولية التي أسسها آدم سميث وطورها بشكل أساسي ريكاردو وجون ستيوارت ميل القائمة على فكرة جوهرية تقضي بأن من مصلحة دولة ما أن تنتج سلعة ما إذا كان بإمكانها استيرادها بتكلفة مادية أقل كليا (سميث) أو نسبيا (ريكاردو وميل). وعلى هذا الأساس فإن من مصلحة دولة ما أن تتخصص في فروع الإنتاج التي تتوافر لها فيها ميزة نسبية وأن مشاركتها في التجارة الدولية الحرة، استنادا إلى هذا التخصص، سيؤدي إلى تعظيم منفعتها[9].

إن فكرة التخصص هذه في الإنتاجية تعتبر أهم وسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي, فكل دولة لها القدرة على تحقيق اكتفاء وفائض في منتج معين. فاعتماداً على إستراتيجية تصدير المنتج الفائض واستيراد المنتج

---

[8] أيت بن علي حدة, تدعيم فرص وصول المنتجات الزراعية العربية للأسواق العالمية والترويج لها, المنظمة العربية للتنمية الزراعية, لقاء مسئولي مؤسسات ومراكز تنمية الصادرات الزراعية والمراكز التجارية (حالة الجزائر), ص: 5.

[9] حازم الببلاوي, أصول الإقتصاد السياسي, منشأة المعارف, الإسكندرية, ص ص: 143,142.

غير المقدور على تحقيق الاكتفاء فيه فيما بين الدول العربية من شأنه أن يسد العجز ويرفع مؤشر التنمية الزراعية في الدول العربية.

المطلب الثاني: استغلال التكنولوجيا العالية في الإنتاج الزراعي.

إن التخلف والتأخر الكبير الذي يعرفه العالم العربي في ميدان استحواذ التكنولوجيا العالية واستخدامها لأغراض تنموية زاد من حدة وطأة الأزمة الغذائية في العالم العربي, ولعل الخطوة الأولى في سبيل استحواذ التكنولوجيا التنموية تقتضي تحفيز الكفاءات وتطوير البحث العلمي مع ضرورة دمج المعارف العلمية وخصوصاً الأساليب الوراثية والهندسية وكذا تطوير أساليب الري.

ويمكن أن نذكر بأهم العوامل التي زادت من وطأة التأخر الكبير الذي يعرفه العالم العربي في ميدان استحواذ التكنولوجيا العالية واستخدامها لأغراض تنموية زراعية بسبب: شح الموارد المالية المخصصة للأبحاث التنموية الزراعية, غياب التكامل البحثي فيما بين الدول العربية, استحواذ القطاع الحكومي وضعف مساهمة القطاع الخاص, ضعف التكوين ونقص الأبحاث العلمية والتطبيقية في الميدان.

ولتجاوز هذا التأخر الكبير في ميدان استحواذ التكنولوجيا العالية واستخدامها لأغراض تنموية زراعية وجب تعزيز التعاون والتنسيق بين مؤسسات البحوث الزراعية العربية، ودعم مراكز ومحطات البحوث الزراعية في مجالات التقانات الزراعية على المستوى الإقليمي وتشجيع الباحثين الزراعيين العرب، ونشر نتائج أبحاثهم ودعم نظم وشبكات المعلومات لنشر واستلام المعلومات الفنية حول التقانات العالمية الحديثة وهي كلها أمور تتطلب جهود استثمارية وإمكانات مادية كبيرة.

المطلب الثالث: ضرورة رفع مؤشر الاستثمار في القطاع الزراعي.

إن حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي لا يتناسب مع الأهمية الإستراتيجية للقطاع سواء من حيث الأهمية النسبية لوزنه الديموغرافي، أو من حيث القوة البشرية العاملة التي يحتضنها, انظر الجدول رقم 03.

الجدول رقم 3: القوى العاملة العربية الكلية والزراعية.

م	القوى العاملة العربية الكلية بالألف نسمة		القوى العاملة العربية الزراعية بالألف نسمة	
السنوات	2004	2005	2004	2005
الأردن	1172.00	1273.00	72.50	76.38
الإمارات	1668.72	1704.18	65.18	67.06

البحرين	340.00	350.00	9.12	9.12
تونس	3328.60	3460.00	543.00	564.00
الجزائر	7798.00	9493.00	1617.00	1381.00
السعودية	7504.90	7572.00	582.20	594.00
السودان	13774.00	14127.00	7989.00	8194.00
سوريا	4911.00	5108.00	813.00	953.00
الصومال	4570.00	4720.00	3200.00	3300.00
العراق	6516.00	6712.00	1229.00	1266.00
عمان	1082.00	1116.00	362.00	364.00
فلسطين	790.00	742.53	92.00	87.00
قطر	341.08	346.23	3.00	3.00
الكويت	1391.00	1434.00	15.00	16.00
لبنان	1412.00	1452.00	41.00	39.00
ليبيا	2018.59	2076.80	93.16	91.00
مصر	18718.00	19342.00	5815.00	5824.00
المغرب	11363.00	10859.00	4858.00	4858.00
موريتانيا	1328.03	1366.13	689.39	702.18
اليمن	4070.00	4100.00	1360.00	1250.00
العالم العربي	94450.99	97713.09	29720.56	29912.75

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية, تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2006.

يلاحظ من الجدول أعلاه تراجع السكان الزراعيين في بعض البلدان العربية في الآونة الأخيرة ولو بنسب متفاوتة. وقد يرجع ذلك إلى التقدم الاقتصادي النسبي والتطور التقني والصناعي الذي شهدته دول المنطقة مؤخرا, مما أدى إلى تناقص الأهمية النسبية لليد العاملة في قطاع الزراعة وتحولها إلى القطاعات الأخرى, كما أن مشكلة عدم تجذر مفهوم المشاركة بين الأقطار العربية بالاستثمار في مشروعات زراعية مربحة تعود بالنفع على التنمية الزراعية في المنطقة وعلى المستوى المعيشي لسكانها فاقم من الوضع القائم, فلا تزال الاستثمارات الزراعية العربية المشتركة تقتصر على مجالات مضمونة أو شبه مضمونة تتوافر لها التقنيات المناسبة والبنى الأساسية اللازمة كإنتاج الدواجن وصيد الأسماك وإنتاج المحاصيل السكرية وبعض الصناعات الزراعية كالأعلاف والسكر.

وقد بدا من الواضح من خلال ما ذكر أعلاه أنّ النهوض بالاستثمارات الزراعية يتطلب جهودا عربية مشتركة وإصلاحات هيكلية تضمن خلق مناخ

ملائم ومحفز للتمويل والاستثمار بالقطاع الزراعي ولعل أهم هذه الجهود والإصلاحات تقتضي إتباع الخطوات التالية:

- دعم المؤسسات المالية في الدولة للمستثمرين الزراعيين عن طريق تقديم قروض ذات فوائد منخفضة وإجراءات أقل بيروقراطية عن طريق رفع كفاءة إطارات هذه المؤسسات.

- دعم الدولة للمؤسسات المالية مانحة القروض عن طريق تشجيع الادخار وتغطية العجز مثلاً.

- ضرورة التكامل والتنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول العربية.

- الاهتمام بالجانب التسويقي للمنتجات الزراعية, إذ أن الكثير من البلدان العربية ذات الإمكانيات المالية المتدنية تعاني من مشاكل التسويق لمنتجاتها الزراعية.

- ضرورة إعادة النظر في التشريعات القانونية وخصوصاً ما يتعلق بجانب الاستثمارات الزراعية منها, وذلك عن طريق فرض نصوص تشريعية محفزة وإجراءات خالية من التعقيدات البيروقراطية.

يذكر أن ما تخسره الدول العربية جراء رؤوس الأموال العربية المستثمرة في الدول الأجنبية يتراوح بين 600 و700 مليار دولار[10] أي أنّه مقابل كل دولار واحد مستثمر في المنطقة العربية هنالك 56 مليار بملكية عربية مستثمرة في الخارج.

المطلب الرابع: تحسين معدل التبادل التجاري.

أن أغلب مداخيل الدول العربية ناتجة عن صادرات مواد تحويلية أو تقليدية كالنفط والسياحة في ظل غياب المداخيل ذات المصدر الزراعي, الأمر الذي يؤدي إلى اختلال كبير في تركيبة الصادرات والواردات العربية.

ولذا فإن الحل الدائم لمشكلة الأمن الغذائي يتطلب مبادرات أو أشكال أخرى للعلاقات تجعل التبادل بين الوطن العربي والعالم الخارجي لا يقتصر على الشكل البسيط وإنما يتعداه ليتميز بالتنوع والتوازن. وفي هذا الإطار فإنّ تعميق تعاون القطر العربي مع العالم الخارجي أصبح أمرا أساسيا وذلك لما يوفر من إمكانيات لزيادة التبادل التجاري فالتجاوز والتكامل الاقتصادي وتداخل التاريخ والمصالح المشتركة عوامل تشجع على المضي قدما في هذا الاتجاه, كما أن ضرورة خلق تكتل اقتصادي عربي أصبح أمراً ملحاً من شأنه أن يخلق مناخ ملائم للتبادل المتكافئ فيما بين الدول العربية.

هذا ويذكر أن عجز المنتجات الزراعية العربية عن اختراق الأسواق الأجنبية زاد من حدة عدم تكافؤ التبادل التجاري, فعلى سبيل المثال فإن صادرات دول المغرب العربي - خاصة المغرب والجزائر وتونس- من المواد الغذائية

[10] أيت بن علي حدة, مرجع سبق ذكره, ص: 7.

تتعرض للكثير من القيود والإجراءات تمنعها من اختراق السوق الأوروبية, في حين أن أسواق هذه البلدان تغرق بالمنتجات الزراعية الأوربية.

لذا فإن تحسين معدل التبادل التجاري فيما بين الدول العربية ومع العالم الخارجي يقتضي:

رفع مؤشر القدرة التنافسية عن طريق فعالية وجودة الإنتاج, وذلك باستخدام الأساليب الحديثة في التسيير والإنتاج.

تفعيل السوق العربية الحرة المشتركة, وإيجاد نوع من الانسجام والتكامل الاقتصادي عن طريق:

إيجاد جو يسوده نوع من الشفافية في تبادل المعلومات التجارية الاقتصادية.

المساواة الضريبية فيما بين المنتجات الزراعية العربية.

تسهيل عملية التسويق والتبادل عن طريق رفع العقبات البيروقراطية.

المطلب الخامس: ترشيد التسيير.

والمقصود بذلك عقلانية التسيير الإداري الزراعي, وتصفيته من جميع الشوائب البيروقراطية قصد تحقيق التنمية الزراعية العربية. الأمر الذي لن يتأتى إلا عن طريق انتهاج الخطوات التالية:

الدقة في تحديد الأهداف: أي ضرورة انتهاج برنامج مسطر مسبقاً من قبل/ لـ: الهيئات والمؤسسات الزراعية، عن طريق كفاءات مؤهلة ومتخصصة في ذلك, مع ضرورة خلق انسجام فيما بين هذه الهيئات على مستوى القطر العربي قصد تحديث الموارد المعلوماتية وتفعيلها.

القدرة على تجسيد الغايات المسطرة: أي ضرورة إفراغ الإستراتيجية والأهداف المسطرة مسبقاً من طابعها النظري والإداري إلى الواقع العملي بالاعتماد على العنصر البشري المؤهل والمتخصص.

التكامل المعرفي: والمقصود به التبادل البحثي والمعلوماتي فيما بين الباحثين والخبراء الزراعيين العرب قصد تذليل الصعوبات البحثية في حالة الانفرادية.

العدالة: إن مفهوم العدالة في هذا المقام مفهوم واسع جداً يشمل ضرورة إيجاد توازن فيما بين الأقطار العربية في مجال الاستثمارات الزراعية بحسب الإمكانيات المتاحة لكل دولة سواء أكانت إمكانات طبيعية أو مالية. كما أن مفهوم العدالة يتسع ليشمل عدالة القروض الممنوحة أو المخصصة للقطاع الزراعي بما يتماشى وتحقيق وفرة في الإنتاج, وإمكانيات المستثمرين في القطاع. لتشمل أيضاً العدالة في توزيع مناصب العمل والحماية والتكوين الزراعي, وكذا إتاحة الفرصة للقطاع المستثمر في المشاركة في عملية صنع القرار.

خاتمـــة:

إن اهتمام الدول العربية بالتنمية الصناعية وخصوصاً القائمة على الموارد النفطية, أدى إلى إهمال القطاع الزراعي الذي يعد الشريان الرئيسي لتحقيق الأمن الغذائي, مما نتج عن ذلك اتساع فجوة أزمة الغذاء في القطر العربي, هذا الإهمال المتعدد الأوجه, والذي فاقم من حدته الانفجار السكاني الكبير الذي شهده العالم العربي والذي زاد من حدته النزوح الريفي بحثاً عن مناصب عمل لائقة توفر دخولاً مرتفعة في ظل غياب الحوافز المالية الموجهة للقطاع الزراعي, ناهيك عن الوضع الأمني اللامستقر في أغلب الدول العربية نتيجة للحروب الخارجية والداخلية.

كما يعتبر عامل اللاتوازن في توزيع الثروات الطبيعية والإمكانات المادية قصد النهوض بتنمية زراعية فعالة عنصر جوهري في التأثير السلبي على أزمة الغذاء في الوطن العربي.

لذلك تعد التنمية الزراعية المستديمة مطلبا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وأنّ تحقيق هذا المطلب يستدعي تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، وخلق مناخ محفز للاستثمار الزراعي، والتمكن من الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية والتحكم في العوامل المحددة للتبادل التجاري وما ينجر عنه من تنمية للصادرات الزراعية العربية.

قائمة المراجع والمصادر:

- أيت بن علي حدة, تدعيم فرص وصول المنتجات الزراعية العربية للأسواق العالمية والترويج لها, المنظمة العربية للتنمية الزراعية, لقاء مسئولي مؤسسات ومراكز تنمية الصادرات الزراعية والمراكز التجارية (حالة الجزائر).
- التقرير الاقتصادي العربي المنشور في سبتمبر 2001.
- المصطفى ولد سيدي محمد تشخيص أزمة الأمن الغذائي نقلاً عن:
- www.aljazeera.net/NR/exeres
- إيمان نويهض, الزراعة الحضرية ,الأمن الغذائي والصحة, كلية العلوم الصحية, الجامعة الأميركية في بيروت, 2005.
- خضران بن حمدان الزهراني, وصديق الطيب منير, الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية, مركز الدراسات والبحوث, جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية, الرياض, 2007.
- محمد السيد عبد السلام, الأمن الغذائي للوطن العربي, عالم المعرفة, الكويت, 1998.
- عبد الله لكحل, الموارد البشرية العربية نقلاً عن:
- www.aljazeera.net/NR/exeres
- علي الفرا, مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي, عالم المعرفة, الكويت.
- علي أحمد الصوري, أصول الأمن الغذائي في القرآن والسنة
- N. Economic Situation of the World Report. 2000

الملاحق

الجدول رقم (1) الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي خلال الفترة 2003 - 2005

البيان	2003	2004	2005
الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دولار)	751652.50	872879.00	1057717.00
الناتج الزراعي(بالمليون دولار)	64205.50	66696.00	71950.00

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية, تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2006.

الجدول رقم 02: المساحة الجغرافية والمزروعة في الوطن العربي.

م	المساحة الجغرافية بالألف هكتار	المساحة المزروعة بالألف هكتار
الأردن	8928.72	400.21
الإمارات	8360.00	247.83
البحرين	70.66	4.33
تونس	16230.00	5164.16
الجزائر	238174.10	8196.82
السعودية	214969.00	4357.00
السودان	250000.00	19678.26
سوريا	18518.00	5525.60
الصومال	63766.00	1750.00
العراق	43505.25	6829.50
عمان	30950.00	81.65
فلسطين	620.70	182.10
قطر	1143.00	27.10
الكويت	1781.80	8.81

لبنان	1040.00	268.00
ليبيا	175954.00	2644.00
مصر	100160.00	3477.03
المغرب	71085.00	8935.30
موريتانيا	103070.00	282.29
اليمن	55500.00	1609.48
جيبوتي	2320.00	0.41
الجملة	1406146.23	69669.88

ملاحظة: المساحة المزروعة تشمل أيضاً المساحة المتروكة.
المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية, تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2006.

الجدول رقم 3: القوى العاملة العربية الكلية والزراعية.

م	القوى العاملة العربية الكلية بالألف نسمة		القوى العاملة العربية الزراعية بالألف نسمة	
السنوات	2004	2005	2004	2005
الأردن	1172.00	1273.00	72.50	76.38
الإمارات	1668.72	1704.18	65.18	67.06
البحرين	340.00	350.00	9.12	9.12
تونس	3328.60	3460.00	543.00	564.00
الجزائر	7798.00	9493.00	1617.00	1381.00
السعودية	7504.90	7572.00	582.20	594.00
السودان	13774.00	14127.00	7989.00	8194.00
سوريا	4911.00	5108.00	813.00	953.00
الصومال	4570.00	4720.00	3200.00	3300.00
العراق	6516.00	6712.00	1229.00	1266.00
عمان	1082.00	1116.00	362.00	364.00
فلسطين	790.00	742.53	92.00	87.00
قطر	341.08	346.23	3.00	3.00

الكويت	1391.00	1434.00	15.00	16.00
لبنان	1412.00	1452.00	41.00	39.00
ليبيا	2018.59	2076.80	93.16	91.00
مصر	18718.00	19342.00	5815.00	5824.00
المغرب	11363.00	10859.00	4858.00	4858.00
موريتانيا	1328.03	1366.13	689.39	702.18
اليمن	4070.00	4100.00	1360.00	1250.00
العالم العربي	94450.99	97713.09	29720.56	29912.75

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية, تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2006.

واقع وآفاق الأمن الغذائي في الجمهورية اليمن

د. الحميري أمين عبد الله علي
جامعة نمار – الجمهورية اليمنية

ملخص:

يعتبر تأمين الاحتياجات الغذائية للسكان من المواضيع الحيوية والمهمة التي تتبناها السياسات الاقتصادية لكثير من دول العالم ومنها الدول العربية كونها مرتبطة بأمن واستقرار وازدهار الأمم. ولهذا الغرض أقيمت العديد من ورش أعمال والندوات والمؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية نظمتها حكومات وجامعات ومؤسسات دولية بغرض وضع مقترحات وتوصيات تساعد على حل مشاكل الغذاء ولاسيما الأساسية منه. وبرغم من تلك الجهود إلا أن الفجوة الغذائية في دول العالم الثالث ومنها اليمن تتسع سنة بعد أخرى نتيجة للعجز المتزايد في سد احتياجات المواطنين من المواد الغذائية مما يترتب عليه بعض المخاطر ويهدد الأمن الاجتماعي. وتعتمد كثير من الدول العربية ومنه الجمهورية اليمنية على استيراد موادها الغذائية لسد احتياجات شعوبها من السوق العالمية المتقلبة ومن دول معينة التي تخضعها لسياستها.

ستناقش ورقة العمل مفهوم الأمن الغذائي وأهم أسباب التي أدت وتؤدي إلى العجز الغذائي في الجمهورية اليمنية وبالأخص في الجمهورية اليمنية. واقتراح بعض المعالجات التي من شأنها رفع إنتاجية المحاصيل الزراعية ومن ثم التقليل من الاعتماد على الغير.